



كلية الحقوق – جامعة المنصورة

لجنة التوصيات

المؤتمر الدولي السنوي الثاني والعشرون

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

”الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية”

الأحد والاثنين الموافق ١٩ – ٢٠ مارس ٢٠٢٣ م.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

لجنة التوصيات

لقد صارت قضية التغيرات المناخية، محط اهتمام العالم أجمع، والتحدي الأكبر الذي يجب مواجهته، حيث بات الجميع يدرك بأنه - حقا - لا يوجد في الوقت الحاضر مشكلة أكثر خطورة، تهدد البشرية جمعاء في قوتها، وفي أمنها، وفي فرص عملها من مشكلة تغير المناخ، ومن ثم يجب أن تتضافر كافة الجهود، محلياً وعالمياً، للقضاء عليها أو على الأقل للتخفيف من آثارها.

ومع هذا الوضع، بدأت تبلور حركة، توعوية وبحثية، على مستوى إقليمي وعالمي، تستهدف إنقاذ البشرية من هذا الخطر الداهم الذي تتكشف ملامحه يوماً بعد يوم، الأمر الذي يجب معه التزام الأطراف الفاعلة بالمبادئ التي تم تكريسها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢، وغيرها، وصولاً إلى التوصيات الواردة بقمة المناخ المنعقدة في مصر في نوفمبر ٢٠٢٢ بمدينة شرم الشيخ.

ومن جانبها، لم تدخر الدولة المصرية، جهداً في مواجهة المشكلة محل البحث، بحكم موقعها الجغرافي، وتركيبها الديموغرافية، وتنوعها البيئي، حيث وجهت جُل اهتمامها إلى دراسة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، الحالة منها والمحتملة، في محاولة للحد منها، وذلك عبر الانطلاق من استراتيجية تستهدف جملة من الأهداف، يأتي في مقدمتها وعلى رأسها: رفض أية التزامات إجبارية على الدول النامية لمواجهة آثار هذه الظاهرة، وحثمية تشييد بناء قائم على المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول النامية والمتقدمة.

ولم تكن جامعة المنصورة، وفي القلب منها كلية الحقوق ببعيدة عن المشكلات المجتمعية عامة، والبيئية خاصة، حيث دأبت إدارة الكلية - سنويا - منذ نشأتها عام ١٩٧٣ على عقد مؤتمراتها، وندواتها، بصفة دورية؛ انطلاقاً من رؤيتها، وإيماناً منها بدور البحث العلمي في تشخيص المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة والناجعة لها.

وانطلاقاً من رؤية الكلية تلك، ومواكبة لاحتفالات الكلية ببوبيلها الذهبي، اختارت الكلية موضوع "الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية، ليكون عنواناً لمؤتمرها السنوي الدولي الثاني والعشرين، تحت رعاية معالي الأستاذ الدكتور/

أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ومعالي الأستاذ الدكتور/ شريف يوسف خاطر، رئيس جامعة المنصورة، وريادة معالي الأستاذ الدكتور/ أشرف طارق حافظ، نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث، ومعالي الأستاذ الدكتور/ وليد محمد الشناوي، عميد الكلية، ورئيس المؤتمر، ومعالي الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبد الله، وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث، ونائب رئيس المؤتمر، ومعالي الأستاذ الدكتور/ أحمد لطفي مرعي، أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بالكلية، ومقرر المؤتمر.

وعليه فقد وُجّهت دفعة البحث شطر هذا الموضوع، لمراجعة عدة إشكاليات عديدة: تعلق بالجوانب القانونية المتصلة بقضايا العدالة المناخية، ودعم الحقوق الدستورية البيئية، لاسيما ضمان حماية دستورية وقانونية للمتضررين من تغير المناخ، والقيام بالضبط القانوني اللازم لنظام المسؤولية بكافة أشكالها: مدنية، وجنائية، ودولية، عن أضرار التغيرات المناخية والتعويض عنها، وتنظيم الحق في التقاضي عن أضرار التغيرات المناخية، وآليات تسوية المنازعات، على أن يكون ذلك في إطار منضبط بضوابط شرعية وقانونية.

كل هذه الإشكاليات تم طرحها ومناقشتها على مدار يومين، وعبر أربع جلسات، طُرح من خلالها المشكلات العلمية القانونية، والاقتصادية، والشرعية المتعلقة بالظاهرة، فضلا عن تبيان الآليات التشريعية والأدوات الاقتصادية التي تستعين بها الدول لمواجهة تحدي التغيرات المناخية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه قد قُدم للمؤتمر العديد من الأبحاث، وأوراق العمل، حيث تلقت اللجنة العلمية للمؤتمر أكثر من (١٠٠) بحثا، تم تحكيمها من قبل اللجنة العلمية للمؤتمر، واختيار أفضلها (٣٣) بحثا من مختلف التخصصات، وبمشاركات من دول عربية وأجنبية، وتم عرض الأبحاث المشاركة من خلال أربع جلسات دارت في فلك المحاور التالية:

المحور الأول: التغيرات المناخية من منظور التشريعات الاقتصادية.

المحور الثاني: الجوانب الاقتصادية والدولية للتغيرات المناخية.

المحور الثالث: الجوانب المتعلقة بالتغيرات المناخية من منظور فروع القانون العام.

المحور الرابع: التغيرات المناخية من منظور القانون الخاص والسياسة الشرعية.

وبعد العرض المتميز من الباحثين، إضافة إلى التعليقات والمناقشات والمداخلات التي أثرت الموضوعات المطروحة؛ تبين جلياً أن دراسة ظاهرة التغير المناخي، ومحاولة تلافي آثارها الضارة لم يعد ترفاً فكرياً، وإنما أضحي ذلك واجباً، بل والتزاماً دولياً، يتطلب تضافر الجهود الدولية لمواجهة تلك الظاهرة.

وها نحن نختم فعاليات هذا المؤتمر، من خلال هذه الجلسة الختامية، حيث استخلصت لجنة التوصيات من خلال أوراق العمل، والمناقشات بعض التوصيات، حيث يتم رفعها إلى الجهات المختصة للنظر في إمكانية وضعها موضع التنفيذ إذا ما اتفقت مع سياسة الدولة، واستراتيجيتها لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية.

وهذه هي خلاصة أهم وأبرز التوصيات:

التوصيات

على المستوى التشريعي:

تحديث قانون حماية البيئة، لمواجهة المستجدات من التغيرات المناخية، وإن كان من الأفضل إصدار تشريعات خاصة بالمناخ، أسوة ببعض التشريعات العربية والأجنبية، بحيث تراعي هذه التشريعات التوازن في الأعباء المفروضة على الأجيال الحالية والقادمة، سندا لنص المادة (٤٦) من الدستور المصري.

على المستوى القضائي:

١. إنشاء قضاء مناخي، متخصص في الجرائم البيئية، بوجه عام، وجرائم المناخ، بوجه خاص، مع تأهيل قضاة متخصصين لضمان سرعة البت في القضايا المتعلقة بها، بالإضافة إلى إعداد محكمين أو محاكم تحكيم متخصصة في النزاعات ذات الطبيعة البيئية.
٢. تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق بالجرائم البيئية التي تقع عن طريق دولة في مواجهة دولة أخرى، خاصة في إطار المسؤولية الدولية عن الأعمال غير المشروعة.

على المستوى الدولي:

١. وضع ميثاق لمنظمة دولية جديدة متخصصة لمكافحة التغيرات المناخية، بحيث يُدمج فيه دور كل من مؤتمر الأطراف التابع للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢، واللجنة الحكومية لمكافحة التغيرات المناخية في تلك المنظمة، ومن ثم يعرض على مؤتمر الأطراف القادم cop28 .
٢. دعم وتفعيل التعاون الدولي من خلال حث الدول المتقدمة على تقديم الدعم المادي واللوجستي للدول النامية، لا سيما تلك التي تأثرت – وتتأثر - مواردها المائية، وذلك لمساعدتها في مواجهة التغيرات المناخية.
٣. اتخاذ إجراءات فاعلة للتعامل مع مشكلة غرق السواحل والأراضي المجاورة لها.

على المستوى الوطني:

١. دعم فكرة إنشاء صندوق وطني فعال لتعويض ضحايا التغير المناخي، له شخصية اعتبارية مستقلة يتبع مجلس الوزراء مباشرة، ويتمتع بالاستقلال المالي التام، وتطبيق برنامج تأمين إجباري على المباني والمنشآت خاصة في الأماكن الأكثر عرضة للتغيرات المناخية، ليكون هذا التأمين ضمانا ماليا عن الاضرار المناخية المحتملة.

٢. إنشاء هيئة وطنية مستقلة تتولى القيام بإدارة منظومة المناخ والعمل على تطبيق كافة القوانين والتشريعات القائمة على حماية المناخ في مصر، كما تقوم بالتعاون مع الحكومات المختلفة في دول العالم لإعمال ما جاء بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية.
٣. تبني نظام للمشتريات الحكومية الخضراء لمواجهة الأثار الناتجة عن تغير المناخ وتطوير نظم معالجة المخلفات الصلبة في إطار الاقتصاد الدائري، فضلا عن وضع سياسات تكفل حماية الاقتصاد الأزرق في مصر من مخاطر تغير المناخ.
٤. دعم وتشجيع البحث العلمي في مجال البيئة بوجه عام، والمناخ بوجه خاص، لدراسة أفضل سبل الحفاظ على البيئة، وتوجيه الفقه الدستوري نحو تكثيف الدراسات الفقهية لمبدأ التناسب بين الحقوق الأساسية للأجيال الحالية والقادمة، أسوة بما اتجهت إليه المحكمة الدستورية الألمانية.
٥. إضافة مقررات دراسية خاصة بالحفاظ على البيئة، وتتماشى مع التغيرات المناخية، سواء في التعليم الجامعي أو قبل الجامعي، بحيث تحث الأفراد على تغيير سلوكهم الاستهلاكي داخل الدولة.
٦. استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن بعض الظواهر المناخية، ومتابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالظواهر المناخية.
٧. العمل على إحلال الطاقة الجديدة والمتجددة محل الطاقة الأحفورية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن استحداث أنماط مختلفة من الزراعة والصناعة والوقود، والطاقة الخضراء.
٨. تفعيل نظام المسؤولية المجتمعية الطوعية للشركات تجاه التغيرات المناخية.
٩. دعوة جامعة المنصورة إلى إنشاء مركز متخصص، بحيث يكون جهة فنية متخصصة، ومتكاملة في هذا المجال، وذلك لمواجهة تحديات التغيرات المناخية.

تلکم هي أهم التوصيات التي انتهى إليها المؤتمر، وسيتم موافاة حضراتکم بها لاحقاً.